بالأربع مجاز لأن حقيقة الكون الحصول في الحيز وأين وأما الأمور المميزة بينها
وعوارض تختلف باختلاف الإضافات والاعتبارات لا فصول متنوعة بل ربما يكون
ب تتعدد الأشخاص فإن الكون المشخص قد يكون اجتماعا بالنسبة إلى جو
هر وافتراقا بالنسبة إلى آخر وحركة أو سكونا من جهة كونه مسبوقا
بحصول في حيز آخر وفي ذلك الحيز بل حركة وسكونا إذا لم يسبق بغير السكون الأول
فإن قيل يقع بحث ذلك والمتكلمون من المحققين كالقاضي والأشاعرة
قد أطلقوا القول بتضاد الأكوان الأربعة **قلنا** مرادهم الأكوان التي
في الوجود ومعنى التضاد مجرد امتناع الاجتماع ولو من جهة التماثل لأنهم
احتجوا على ذلك بأن الكونين إن أوجبا تخصيص الجوهر بحيز واحد فهما مثلان
لكن لا يجتمعان لأن الحصول الأول والثاني في حيز واحد إنما يكون منهما بنسخة منهما
الآخر في تخصيص الجوهر بذلك الحيز وإن أوجب كل منهما تخصيصه بحيز آخر
فتضادهما ضروري لامتناع حصول الجوهر في آن واحد في حيزين **فإن قيل**
أليس الجوهر الفرد المحفوف بستة جواهر على جهاته الست قد اجتمعت
فيه أكوان ستة مع ستة لها وإن منع ذلك ولم يجوز ستة جواهر لا
تشرف جوهرها وما في لزوم التجزي فقد يأبى مقتضى العقل بل الحس فإنا نرى
الجسم من الجواهر عند من يقول بها يتصور بدون ذلك **قلنا**
القائلون بتضاد الأكوان لا يجعلون المماسة منها بل أثرا اعتباريا **قال**
فوائد **المبحث الثالث** الأكوان الباطنة من أجزاء الأ
جسام المتحرك متحركة والمستقر على الأرض أو الواقف في الجو عند هبوب الريح و
الهواء عليه ساكنة خلافا للعقل والعرف على ذلك والخلاف في الكل أو الغالب
على الخلاف في حيز الجزء الباطن وفيما إذا الخلاف في أن الحيز هو البعد المنظور أو
المماس من الحاوي وأن الحركة هل تحتاج إلى الحيز على التعيين حتى يتحقق
في معنى الحركة الواحد أم يكفي أن يكون بزوال المتمكن عن حيزه
حتى يتضح ذلك وليذكر مراد المخالف أن جعل حظ الحيز أو الحركة اسم لهذا

المعنى

المعنى بل أن حقيقته ما وضع له الاسم في الملاحظ بإزائه هو هذا الذي يكون فرارا عما
في التسمية **ثم** يشير إلى أمرين اختلفوا في كل منهما أنها حركة أو سكون الأول الأ
جزاء الباطنة من الجسم المتحرك هل هي في حال الجسم المستقر المتبدل المحاذيات به
بواسطة حركة المحيط به من الأجسام كالحجر المستقر على الأرض في الماء الجاري
وكالطير الواقف في الجو عند هبوب الرياح والهواء الأول حركة والثاني سكون
بشهادة العقل والعرف وقد يستدل على الأول بأنه لو كان ساكنا مع حركته باقي
الأجزاء لزم الانفكاك أي انفصال بعض الأجزاء عن البعض وبأن الأجزاء الباطنة
في الأجزاء الظاهرة وهي في الحيز فتكون الباطنة أيضا فيه وقد أشار إليه الإمام
وعلى الثاني بأنه لو كان متحركا لزم التحرك إلى ما لا يتناهى إلى جهتين مختلفتين من
أنه قد يتحرك من أن الأجسام المحيطة به على أنه بأن يتحرك البعض عليه في الغداة
من بينه إلى يسرته والبعض بالعكس والأضعف احتج المخالف في الأول بأن
الجزء الباطن لم يفارق حيزه الذي هو المحيط به ولا حركة بدون مفارقة الحيز
وأجيب بأن حيز الكل حيز له وقد فارقه وفي الثاني بأنه يلاحظ حيز هو
ما يحيط به من الجواهر بعد الحصول في حيز آخر وهذا معنى الحركة فيكون هو وبأنه
قد يشكل لتغليبه محاذاته بأنه هو بعض الحركة أو ملزومها **وأجيب** بأن حيزه
البعد المنظور وهو بعينه ما طرف فيه ولو سلم فالحصول في الحيز الثاني إنما يكون حركة
إذا كان بزوال عن الحيز الأول دون العكس وبأن تبدل المحاذيات إنما يستلزم الحر
كة إذا كان في جهة المتحيز بأن ينتقل من محاذاة إلى محاذاة فظهر أن الخلاف
في الأول عائد إلى الخلاف في حيز الجزء الباطن أنه حيز الكل أعني البعد المشغول
به أو الجواهر المحيطة به أم ما له خاصة من البعد أو الأجزاء المحيطة وفي
الثاني إلى الخلاف في أن الحيز هو البعد المنظور الذي يفارقه المستقر
بتحرك الجواهر المحيطة وتبدل المحاذيات أو [illegible] الجواهر المحيطة به
على ما يناسب قول الفلاسفة من أنه السطح الباطن من الحاوي على هذا
التفكيك [illegible] يتوقف حصول الحركة على أن يكون مفارقة الحيز وتبدل المحاذاة [illegible]